



النظام الأساسي المعدل للنظام الأساسي لشركة/الوطنية العالمية القابضة (شركة مساهمة خاصة قطرية)



وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Qatar • دولة قطر



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

النظام الأساسي المعدل للنظام الأساسي لشركة / الوطنية العالمية القابضة ش.م.خ.ق

الموثق برقم ٢٠١٧/٤٢٢٧٥ بتاريخ ٢٠١٧/٠٨/١٥ م

شركة مساهمة خاصة قطرية

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ م والمعدل بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ م

تمهيد

تأسست طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ م، وأحكام عقد التأسيس، وهذا النظام الأساسي، شركة مساهمة قطرية خاصة بين مالكي الأسهم وقد تم توفيق أوضاع الشركة لتتوافق مع قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ م والمعدل بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ م بناءً على قرار الجمعية المنعقد في تاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٦ م وفقاً للأحكام المبينة فيما يلي. (محضر الجمعية المنعقد في تاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٦ م تصديق وزارة العدل رقم ٢٠٢٦/١١٢٩)

الفصل الأول

تأسيس الشركة

مادة (١)

اسم الشركة: الوطنية العالمية القابضة شركة مساهمة خاصة قطرية.

مادة (٢)

أغراض الشركة:

- ١- المشاركة في إدارة الشركات التابعة لها أو التي تساهم فيها
- ٢- استثمار أموالها في الأسهم والسندات والأوراق المالية
- ٣- توفير الدعم اللازم للشركات التابعة لها
- ٤- تملك حقوق الملكية الفكرية من براءات الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية، واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها أو غيرها، سواء داخل الدولة أو خارجها
- ٥- تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.

الموثق



الأطراف

- | | | |
|----------|----------|----------|
|-3 |-2 |-1 |
|-6 |-5 |-4 |
|-9 |-8 |-7 |
|-١٣ |-١١ |-١٠ |



وللشركة في سبيل تحقيق أهدافها القيام باقتراض الأموال اللازمة من البنوك والشركات والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية وتقديم الضمانات بما فيها رهن أي من موجوداتها وفقاً لقرار يصدر عن مجلس إدارتها.

ويجوز للشركة أن يكون لها مصلحة مع الهيئات التي تزاوّل نشاطاً شبيهاً بنشاطها أو متصل به أو قد يعاونها على تحقيق أغراضها في قطر والخارج كما يجوز لها أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات المذكورة أو تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها. وبصفة عامة يكون للشركة القيام بجميع الأعمال والتصرفات اللازمة لتحقيق أغراضها.

مادة (٣)

المركز الرئيسي للشركة في مدينة: الدوحة، بدولة قطر.

ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في الداخل أو في الخارج.

مادة (٤)

مدة الشركة (١٠٠) سنة تبدأ إعتباراً من تاريخ شهرها، ولا تكتسب الشركة الشخصية المعنوية إلا بعد شهرها وفقاً لأحكام المادة (٧٥) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥م والمعدل بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١، ويجوز مد هذه المدة بقرار من الجمعية العامة غير العادية.

مادة (٥)

حدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ (٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال قطري موزع على عدد (٢٣,٠٠٠,٠٠٠) سهماً نقدياً، والقيمة الاسمية للسهم الواحد (١٠) ريال قطري.

مادة (٦)

إكتتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد في رأسمال الشركة بأسهم عددها مليون (١,٠٠٠,٠٠٠) سهم قيمتها الاسمية عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال قطري موزعة على النحو التالي:

م	الإسم والجنسية	الجنسية	عدد الأسهم	القيمة الاسمية
				ريال قطري
١	الشيخ/ فيصل بن فهد بن جاسم آل ثاني	قطري	٢٥٥,٠٠٠	٢,٥٥٠,٠٠٠

الأطراف	خاتم التوثيق
1- 2- 3- 4- 5- 6- 7- 8- 9- 10- 11- 12- 13-	



وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Qatar - دولة قطر



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

٢,٥٥٠,٠٠٠	٢٥٥,٠٠٠	قطري	السيد/ غانم ماجد سعد آل سعد	٢
٧٧٩,٥٥٠	٧٧,٩٥٥	سوري	السيد/ إحسان وليد الخيمي	٣
٧٧٩,٥٥٠	٧٧,٩٥٥	سوري	السيد/ خالد وليد الخيمي	٤
٧٧٩,٥٥٠	٧٧,٩٥٥	سوري	السيد/ "محمد زين" وليد الخيمي	٥
٧٧٩,٥٥٠	٧٧,٩٥٥	سوري	السيد/ حسان وليد الخيمي	٦
٦١٢,٤٩٠	٦١,٢٤٩	سورية	السيدة/ رجاء محمد توفيق الشبجي	٧
٣٨٩,٧٧٠	٣٨,٩٧٧	سورية	السيدة/ إيمان وليد الخيمي	٨
٣٨٩,٧٧٠	٣٨,٩٧٧	سورية	الأنسة/ عائشة وليد الخيمي	٩
٣٨٩,٧٧٠	٣٨,٩٧٧	سورية	السيدة/ رنا وليد الخيمي	١٠
-----	-----			
١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠		المجموع	
-----	-----			

وقد دفع المؤسسون مبلغاً قدره (١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال قطري، في بنك/ مصرف قطر الاسلامي المعتمد، ويمثل هذا المبلغ كامل رأس مال الشركة، ولا يجوز سحب هذا المبلغ إلا بقرار من مجلس الإدارة الأول، بعد إعلان تأسيس الشركة، وقيدها في السجل التجاري.

الفصل الثاني الأسهم والسندات

مادة (٧)

تكون الأسهم اسمية، ويكون السهم غير قابل للتجزئة في مواجهة الشركة، فإذا تملك السهم أشخاص متعددون، وجب عليهم أن يختاروا أحدهم لينوب عنهم في استعمال الحقوق المتصلة بالسهم، ويكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن ملكية السهم.



وزارة التوثيق
Ministry of Justice
State of Qatar - دولة قطر
إدارة التوثيق
Documentation Dept
1612

الأطراف

.....-3	-2	-1
.....-6	-5	-4
.....-9	-8	-7
.....-١٣	-١١	-١٠



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
دولة قطر - State of Qatar

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar

إدارة شؤون الشركات
Companies Affairs Dept.

التوقيع:
محرر توثيق رقم (.....)
التاريخ:



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

ولا يجوز أن تصدر الأسهم بأقل من قيمتها الاسمية، وإنما يجوز أن تصدر بأعلى من هذه القيمة إذا نص النظام الأساسي للشركة أو وافقت الجمعية العامة غير العادية على ذلك، وفي هذه الحالة يضاف فرق القيمة إلى الاحتياطي القانوني.

مادة (٨)

تدفع قيمة الأسهم النقدية كاملة عند تأسيس الشركة، ولا يجوز أن يقل رأس مال الشركة عن مليوني ريال.

مادة (٩)

تحتفظ الشركة بسجل خاص يطلق عليه "سجل المساهمين" يقيد به أسماء المساهمين وجنسياتهم ومواطنهم وما يمتلكه كل منهم والقدر المدفوع من قيمة السهم، ولإدارة مراقبة الشركات الاطلاع على هذه البيانات والحصول على نسخة منها.

وترسل نسخة من البيانات الواردة في السجل وكل تغيير يطرأ عليها إلى إدارة مراقبة الشركات قبل أسبوعين على الأكثر من التاريخ المحدد لصرف الأرباح للمساهمين.

مادة (١٠)

يكون انتقال ملكية أسهم الشركة بالقيد في سجل المساهمين، ويؤشر بهذا القيد على السهم، ولا يجوز الاحتجاج بالتصرف على الشركة أو على الغير إلا من تاريخ قيده في السجل، وفي جميع الأحوال يتمتع على الشركة قيد التصرف في الأسهم في الحالات الآتية:

- ١- إذا كان هذا التصرف مخالفاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ م والمعدل بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ أو النظام الأساسي للشركة.
- ٢- إذا كانت الأسهم مرهونة أو محجوزاً عليها بأمر من المحكمة.
- ٣- إذا كانت الأسهم مفقودة ولم يستخرج بدل فاقد لها.

مادة (١١)

يجوز رهن الأسهم، ويكون ذلك بتسليمها إلى الدائن المرتهن، ويكون للدائن المرتهن قبض الأرباح واستعمال الحقوق المتصلة بالسهم ما لم يتفق في عقد الرهن على غير ذلك، ويجب التأشير بالرهن على سجلات الأسهم لدى الشركة.

الموثق

مادة (١٢)

لا يجوز الحجز على أموال الشركة إستيفاء لديون مترتبة في ذمة أحد المساهمين، وإنما يجوز الحجز على أسهم المدين وأرباح هذه الأسهم، ويؤشر بما يفيد الحجز ضمن البيانات الخاصة بقيد الأسهم في سجل المساهمين المنصوص عليه في المادة (١٥٩) من قانون الشركات التجارية.

خاتم التوثيق
وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar

إدارة التوثيق
Documentation Dept.
1612

الأطراف

- | | | |
|---------|---------|---------|
|3 |2 |1 |
|6 |5 |4 |
|9 |8 |7 |
|١٣ |١١ |١٠ |



مادة (١٣)

تسري على الحاجز والدائن المرتهن جميع القرارات التي تتخذها الجمعية العامة على النحو الذي تسري به على المساهم المحجوز أسهمه أو الراهن.

ومع ذلك لا يجوز للحاجز أو الدائن المرتهن حضور الجمعية العامة أو الاشتراك في مداولاتها أو التصديق على قراراتها، كما لا يكون له أي حق من حقوق المساهمين في الجمعية العامة للشركة.

مادة (١٤)

مع مراعاة أحكام المادة (١٦٥) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ م والمعدل بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ يكون إنتقال ملكية الأسهم سواء لأحد المساهمين أو للغير بالقيود في سجل المساهمين ويؤشر بهذا القيد على السهم، علي أنه في حالة رغبة أحد المساهمين ببيع كل أسهمه أو بعضها لاي من الغير يلتزم باخطار جميع المساهمين بهذه الرغبة علي أن يحدد ثمن البيع وفي حالة عدم ابداء أي من المساهمين رغبته في الشراء خلال مدة (٣٠) يوم من تاريخ الاخطار المذكور يحق للمساهم نقل ملكية الاسهم لاي من الغير، ولا يجوز الإحتجاج بالتصرف على الشركة أو على الغير إلا من تاريخ قيده في السجل.

ومع ذلك يمتنع على الشركة قيد التصرف في الأسهم في الحالات الآتية:

- ١- إذا كان هذا التصرف مخالفاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ م والمعدل بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ أو لهذا النظام.
- ٢- إذا كانت الأسهم مهونة أو محجوزاً عليها بأمر المحكمة.
- ٣- إذا كانت الأسهم مفقودة ولم يستخرج بدل فاقد لها.

مادة (١٥)

مع مراعاة أحكام المواد من (١٩٠ إلى ٢٠٠) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ م والمعدل بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١، يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية بعد موافقة إدارة مراقبة الشركات زيادة رأس مال الشركة، وبيين القرار مقدار الزيادة وسعر إصدار الأسهم الجديدة. وللجمعية العامة غير العادية أن تفوض مجلس الإدارة في تحديد موعد تنفيذ هذا القرار، بحيث لا يتجاوز سنة من تاريخ صدوره.

وتتم زيادة رأس المال بإحدى الوسائل التالية:

- ١- إصدار أسهم جديدة.
- ٢- رسملة الاحتياطي أو جزء منه أو الأرباح.
- ٣- تحويل السندات إلى أسهم.
- ٤- إصدار أسهم جديدة مقابل حصص عينية أو حقوق مقومة.

الموثق

خاتم التوثيق

وزارة العدل

Ministry of Justice

دولة قطر • State of Qatar

إدارة التوثيق

Documentation Dept

١٦١٢

الأطراف

- | | | |
|---------|---------|---------|
|3 |2 |1 |
|6 |5 |4 |
|9 |8 |7 |
|١٣ |١١ |١٠ |



مادة (١٦)

مع مراعاة احكام المواد من (٢٠١ الى ٢٠٤) من قانون الشركات التجارية لا يجوز تخفيض رأس المال إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية بعد سماع تقرير مراقب الحسابات، وبشرط الحصول على موافقة ادارة مراقبة الشركات، وذلك في إحدى الحالتين الآتيتين:

١- زيادة رأس المال على حاجة الشركة.

٢- إذا منيت الشركة بخسائر.

ويتم تخفيض رأس المال بإحدى الوسائل الآتية:

١- تخفيض عدد الأسهم، وذلك بإلغاء عدد منها يعادل القيمة المراد تخفيضها.

٢- تخفيض عدد الأسهم، بما يعادل الخسارة التي أصابت الشركة.

٣- شراء عدد من الأسهم يعادل المقدار المطلوب تخفيضه وإلغاؤه.

٤- تخفيض القيمة الاسمية للسهم.

مادة (١٧)

مع مراعاة احكام المواد من (١٦٩ الى ١٨٠) من قانون الشركات التجارية يجوز للشركة بعد موافقة الجمعية العامة أن تصدر سندات سواء كانت قابلة أو غير قابلة للتحويل إلى أسهم في الشركة بقيم متساوية لكل إصدار، وللجمعية العامة حق تفويض مجلس الإدارة في تحديد مقدار الإصدار وشروطه.

مادة (١٨)

مع مراعاة احكام المواد من (١٦٩ الى ١٨٠) من قانون الشركات التجارية يجوز للشركة بعد موافقة الجمعية العامة أن تصدر صكوكاً، تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، تخضع لذات الشروط والأوضاع والأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية، وبما لا يتعارض مع طبيعتها.

الموثق

الفصل الثالث

مجلس الادارة



الأطراف

3	2	1
6	5	4
9	8	7
12	11	10



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
State of Qatar - دولة قطر

وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Qatar - دولة قطر

إدارة شؤون الشركات
Company's Affairs Dept.

التوقيع: نموذج ش/١٠
التاريخ:

محضر توثيق رقم ١٠.....

دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

مادة (١٩)

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامة العادية بطريقة التصويت السري، وهم:

الاسم	الجنسية	الصفة	الصلاحيات
السيد/ سعود سعد ماجد آل سعد الكواري	قطري	رئيس مجلس الإدارة	كاملة ومطلقة
السيد/ إحسان وليد الخيمي	سوري	نائب الرئيس والعضو المنتدب	كاملة ومطلقة
السيد/ خالد وليد الخيمي	سوري	عضواً	كاملة ومطلقة
السيد/ محمد زين وليد الخيمي	سوري	عضواً	كاملة ومطلقة
السيد/ حسان وليد الخيمي	سوري	عضواً	كاملة ومطلقة

مادة (٢٠)

يشترط في عضو مجلس الإدارة ما يلي:

- ١- ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً، وأن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة.
 - ٢- ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية، أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين (٣٣٤) و (٣٣٥) من قانون الشركات التجارية، أو أن يكون قد قضى بإفلاسه، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
 - ٣- أن يكون مساهماً، ومالكاً لعدد (١٠,٠٠٠) سهم من أسهم الشركة، ويتم إيداعه في أحد البنوك المعتمدة، خلال ستين يوماً من تاريخ بدء العضوية، ويستمر إيداعها مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية، ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله.
- وتخصص الأسهم المشار إليها في الفقرة السابقة لضمان حقوق الشركة والمساهمين والدائنين والغير عن المسؤولية التي تقع على أعضاء مجلس الإدارة، وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته.
- ويجوز أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين ذوي الخبرة من غير المساهمين، ويعفى هؤلاء من شرط تملك الأسهم المنصوص عليه في البند (٣) من هذه المادة.

الموثق

وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أي من هذه الشروط زالت عنه صفة العضوية من تاريخ فقدانه ذلك الشرط.

مادة (٢١)

ينتخب أعضاء مجلس الإدارة لمدة (٣) سنوات، غير أن مجلس الإدارة الأول المعين يبقى قائماً بعمله لمدة (٥) سنوات.

خاتم التوثيق
وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Qatar - دولة قطر

إدارة التوثيق
Documentation Dept

1512

الأطراف

- | | | |
|----|----|----|
| 1 | 2 | 3 |
| 4 | 5 | 6 |
| 7 | 8 | 9 |
| 10 | 11 | 12 |



و يجوز إعادة انتخاب عضو مجلس الإدارة أكثر من مرة، أو إذا افتقد العضو شرطاً من الشروط المنصوص عليها في المادة (٩٧) من قانون الشركات التجارية. وللعضو أن ينسحب من المجلس بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وإلا كان مسؤولاً قبل الشركة.

ويجب على كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للإفصاح للجمعية العامة عن الوظائف التي يشغلونها والمناصب التي يتولونها بصفة شخصية أو بصفة ممثل لأحد الأشخاص المعنوية، وذلك بشكل دوري. ويحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالشركة.

مادة (٢٢)

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وعليه أن ينفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويجوز له أن يفوض غيره من أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في بعض صلاحياته، ويجب أن يكون التفويض محدد المدة والموضوع. ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه.

مادة (٢٣)

تنتخب الجمعية العامة أعضاء مجلس الإدارة بالإقتراع السري، وعند التصويت على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، يكون للسهم الواحد صوت واحد يمنحه المساهم لمن يختاره من المرشحين، ويجوز للمساهم توزيع تصويت أسهمه بين أكثر من مرشح، ولا يجوز أن يصوت السهم الواحد لأكثر من مرشح. وفي حالة انتهاء مدة مجلس الإدارة قبل تصديق الجمعية العامة على التقارير المالية للشركة، تمتد مدة مجلس الإدارة إلى تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية.

مادة (٢٤)

ينتخب مجلس الإدارة بالإقتراع السري رئيساً لمدة (٣) سنوات. ويجوز لمجلس الإدارة أن ينتخب بالإقتراع السري عضواً منتدباً للإدارة أو أكثر، يكون لهم حق التوقيع عن الشركة مجتمعين أو منفردين حسب قرار المجلس.

مادة (٢٥)

إذا خلا مقعد عضو مجلس الإدارة شغله من كان حائزاً لأكثر الأصوات من المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية مجلس الإدارة، فإذا قام به مانع شغله من كان يليه في الترتيب، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط. وفي حالة عدم وجود من يشغل المقعد الشاغر، يستمر المجلس بالعدد المتبقي من الأعضاء ما لم يقل هذا العدد عن خمسة أعضاء.

الموثق



الأطراف

1-.....	2-.....	3-.....
4-.....	5-.....	6-.....
7-.....	8-.....	9-.....
10-.....	11-.....	13-.....



أما إذا بلغ عدد المقاعد الشاغرة ربع عدد مقاعد المجلس، أو قل عدد الأعضاء المتبقين عن خمسة أعضاء، وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للاجتماع خلال شهرين من تاريخ خلو المقاعد أو انخفاض عدد المتبقي منها عن خمسة، لانتخاب من يشغل المقاعد الشاغرة.

مادة (٢٦)

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وعليه أن ينفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويجوز له أن يفوض غيره من أعضاء مجلس الإدارة في بعض صلاحياته.

ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه.

مادة (٢٧)

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه أو من نائبه، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك اثنان من الأعضاء على الأقل.

ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا بحضور نصف الأعضاء على الأقل، بشرط أن لا يقل عدد الحاضرين عن (٣) أعضاء أو نسبة ٥٠٪ من عدد أعضاء المجلس.

ويجب أن يعقد مجلس الإدارة (٦) اجتماعاً على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ويجوز المشاركة في اجتماع مجلس الإدارة بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تمكن المشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس.

ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. ويجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة غيره من أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو.

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات، يرجح الجانب الذي منه الرئيس. وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع. ويجوز لمجلس الإدارة، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال إصدار بعض قراراته بالتمير بشرط موافقة جميع أعضاء مجلس الإدارة كتابة على تلك القرارات، على أن تعرض في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينها بمحضر اجتماعه.

الموثق

مادة (٢٨)

إذا تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية للمجلس، أو أربعة اجتماعات غير متتالية، دون عذر يقبله المجلس، اعتبر مستقلاً.



الأطراف

3-.....	2-.....	1-.....
6-.....	5-.....	4-.....
9-.....	8-.....	7-.....
13-.....	11-.....	10-.....



مادة (٢٩)

تدون محاضر إجتماعات مجلس الإدارة في سجل خاص، ويوقع هذه المحاضر كل من رئيس المجلس والعضو المنتدب (إن وجد)، والعضو أو الموظف الذي يتولى أعمال سكرتارية المجلس.

ويكون إثبات محاضر الإجتماعات في السجل بصفه منتظمة عقب كل جلسة، وفي صفحات متتابعة.

مادة (٣٠)

مع مراعاة أحكام المواد (١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١) من قانون الشركات التجارية يتمتع مجلس الإدارة بأوسع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التي يقتضيها غرض الشركة، ويكون له في حدود اختصاصه، أن يفوض أحد أعضائه في القيام بعمل معين أو أكثر أو بالإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة.

ويملك التوقيع عن الشركة كل من رئيس مجلس الإدارة ونائبه والعضو أو الأعضاء المنتدبين، مجتمعين أو منفردين، وفقاً للقرار الذي يصدره مجلس الإدارة في هذا الشأن.

مادة (٣١)

لا يجوز لأي من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا، أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتجر لحسابه أو لحساب الغير في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة، ما لم يحصل على موافقة بذلك من الجمعية العامة، وإلا كان للشركة أن تطالبه بالتعويض أو أن تعتبر العمليات التي باشرها قد أجريت لحسابها.

مادة (٣٢)

يتعين على كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا أن يُفصح للمجلس عن أية مصلحة، مباشرة أو غير مباشرة، تكون له في التعاملات والصفقات التي تتم لحساب الشركة، ويجب أن يشمل الإفصاح نوع وقيمة وتفاصيل تلك الصفقات والتعاملات وطبيعة ومدى المصلحة العائدة له وبيان المستفيدين منها.

إذا كانت القيمة الإجمالية للتعاملات والصفقات المنصوص عليها في البند السابق تساوي أو تزيد على (١٠٪) من القيمة السوقية للشركة أو قيمة صافي أصول الشركة وفقاً لآخر بيانات مالية معلنة أيهما أقل، وما لم ينص النظام الأساسي على نسبة أقل، يجب الحصول على موافقة مسبقة من الجمعية العامة بعد أن يتم تقييم تلك التعاملات والصفقات من قبل مدقق الحسابات، ويُقدّم تقرير مدقق الحسابات إلى الجمعية العامة على أن يتضمن نوع وتفاصيل تلك التعاملات والصفقات وقيمتها وطبيعتها ومدى المصلحة وصاحب المصلحة وبيان ما إذا كانت وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاري بحت، وتتجدد هذه الموافقة سنوياً إذا كانت تلك التعاملات والصفقات ذات طبيعة دورية.

الموثق



الأطراف

- | | | |
|---------|---------|---------|
|3 |2 |1 |
|6 |5 |4 |
|9 |8 |7 |
|١٣ |١١ |١٠ |



يتمتع على أي من ذوي المصلحة من المنصوص عليهم في البند (١) من هذه المادة، حضور جلسات الجمعية العامة أو جلسات مجلس الإدارة التي يُناقش فيها الموضوع المتعلق به أو التصويت عليه.

في حالة مخالفة أي من الأشخاص المنصوص عليهم في البند (١) من هذه المادة للأحكام الواردة فيها، يعزل من منصبه أو وظيفته في الشركة ولا يحق له الترشح لعضوية مجلس إدارة أية شركة أخرى أو تولي أي منصب أو وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا فيها، وذلك لمدة سنة من تاريخ صدور قرار العزل.

يجوز للمساهمين الحائزين على ما لا يقل عن (٥٪) من رأسمال الشركة الاطلاع على الأوراق والمستندات المتعلقة بالصفقات أو المعاملات التي تسري عليها أحكام هذه المادة، والحصول على صور أو مستخرجات منها، وعلى مجلس الإدارة أن يمكنهم من الاطلاع على تلك الأوراق والمستندات أو الحصول على صور ومستخرجات منها، بحسب الأحوال.

مادة (٣٣)

يجوز للجمعية العامة عزل رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء المجلس المنتخبين بناء على اقتراح صادر من مجلس الإدارة بأغلبية المطلقة، أو بناء على طلب موقع من عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ربع رأس المال المكتتب به.

وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على رئيس المجلس أن يدعو الجمعية العامة إلى الانعقاد خلال عشرة أيام من تاريخ طلب العزل وإلا قامت إدارة مراقبة الشركات بتوجيه الدعوة.

مادة (٣٤)

تحدد الجمعية العامة العادية مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد نسبة تلك المكافأة على (٥٪) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن (٥٪) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مادة (٣٥)

يعد مجلس الإدارة في كل سنة مالية ميزانية الشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات المالية والإيضاحات مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مراقبي حسابات الشركة، وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية الماضية والخطط المستقبلية للسنة القادمة.

الموثق

ويقوم المجلس بإعداد هذه البيانات والأوراق في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية للشركة، لعرضها على إجتماع الجمعية العامة للمساهمين، الذي يجب إنعقاده خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة.



الأطراف

.....3	2	1
.....6	5	4
.....9	8	7
.....١٣	١١	١٠



مادة (٣٦)

على مجلس الإدارة توجيه الدعوة إلكترونياً إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة، وذلك على الموقع الإلكتروني للشركة، إن وُجد، أو عن طريق الإعلان في صحيفة يومية محلية صادر باللغة العربية أو بأي وسيلة أخرى تفيد العلم. وترسل صورة من الإعلان إلى الإدارة في الوقت ذاته الذي يُرسل فيه إلى الصحف.

ويتعين أن يتم الإعلان قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل، كما يجب أن يشمل على ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية، وجميع البيانات والأوراق المشار إليها في المادة السابقة، مع تقرير مُدققي الحسابات. ولكل مساهم حق حضور اجتماعات الجمعية العامة، ويكون له عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

يُمثل القصر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً.

يجوز التوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العامة بشرط أن يكون الوكيل مساهماً، وأن يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة، ولا يجوز للمساهم توكيل أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور اجتماعات الجمعية العامة نيابة عنه.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥٪) من رأس مال الشركة.

مادة (٣٧)

يضع مجلس الإدارة سنوياً تحت تصرف المساهمين، لإطلاعهم قبل انعقاد الجمعية العامة التي تدعى للنظر في ميزانية الشركة وتقرير مجلس الإدارة بأسبوع على الأقل، كشفاً تفصيلياً يتضمن البيانات التالية:

- ١- جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة، وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية، ومقابل حضور جلسات مجلس الإدارة وبدل عن المصاريف، وأية مبالغ أخرى بأي صفة كانت.
- ٢- المزايا العينية والنقدية التي يتمتع بها رئيس مجلس الإدارة، وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في السنة المالية.
- ٣- المكافآت التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها على أعضاء مجلس الإدارة.
- ٤- المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين.
- ٥- التعاملات والصفقات التي يكون فيها لأي من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة وتتطلب إفصاحاً أو موافقة مسبقة وفقاً لأحكام المادة (١٠٩) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥م والمعدل بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١، بالإضافة إلى تفاصيل تلك التعاملات والصفقات.
- ٦- المبالغ التي أنفقت فعلاً في سبيل الدعاية بأي صورة كانت مع التفاصيل الخاصة بكل مبلغ.
- ٧- التبرعات مع بيان الجهة المتبرع لها ومسوغات التبرع وتفاصيلاته.
- ٨- البدلات التي تصرف لأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركة.

الموثق



الأطراف

- | | | |
|-------|----------|----------|
| | 2-..... | 1-..... |
| | 5-..... | 4-..... |
| | 8-..... | 7-..... |
| | 11-..... | 10-..... |
| | 13-..... | |



نموذج ١/ ٥: نظر توثيق رقم (.....)

وبالنسبة للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية، يجب أن يرفق بهذا الكشف تقرير من مدقق الحسابات يقرر فيه أن القروض النقدية أو الاعتمادات أو الضمانات التي تكون قد قدمتها أي منها لرئيس أو أعضاء مجلس إدارتها خلال السنة المالية، قد تمت دون إخلال بأحكام المادة (١١٠) من قانون الشركات التجارية.

ويجب أن يوقع الكشف التفصيلي المشار إليه رئيس مجلس الإدارة وأحد الأعضاء، ويكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة، وعن صحة البيانات الواردة في جميع الأوراق التي نصت على إعدادها.

الفصل الرابع الجمعية العامة

مادة (٣٨)

الجمعية العامة تمثل المساهمين ولا يجوز إنعقادها إلا في مدينة الدوحة.

مادة (٣٩)

مع مراعاة أحكام المواد (١٢٤، ١٢٥) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥م والمعدل بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ تنعقد الجمعية العامة بدعوة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في السنة، وفي المكان والزمان اللذين يحددهما المجلس بعد موافقة إدارة مراقبة الشركات، ويجب أن يكون الإنعقاد خلال الشهور الأربعة لنهاية السنة المالية للشركة. ولمجلس الإدارة دعوة الجمعية كلما دعت الحاجة لذلك.

مادة (٤٠)

يجب على رئيس مجلس الإدارة نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وملخصاً وافياً عن تقرير مجلس الإدارة والنص الكامل لتقرير مراقبي الحسابات في صحيفتين يوميتين محليتين تكون إحداهما على الأقل باللغة العربية، وعلى الموقع الإلكتروني للشركة إن وجد ويجوز تسليم نسخ من هذه المستندات باليد والتوقيع بما يفيد استلامها، وذلك قبل إنعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل، وتقدم نسخة من هذه الوثائق إلى إدارة مراقبة الشركات قبل النشر لتحديد آلية النشر وطريقته.

مادة (٤١)

يجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العامة في إجتماعها السنوي المسائل الآتية:

- ١- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة، وتقرير مراقبي الحسابات، والتصديق عليهما.
- ٢- مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، والتصديق عليهما.
- ٣- مناقشة تقرير الحكومة وإعتماده.
- ٤- النظر في مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح وإقرارها.
- ٥- النظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافأتهم.
- ٦- عرض المناقصة بشأن تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم.
- ٧- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الإقتضاء.

الموثق

خاتم التوثيق



الأطراف

- | | | |
|---------|---------|---------|
|3 |2 |1 |
|6 |5 |4 |
|9 |8 |7 |
|١٣ |١١ |١٠ |



نموذج ث / ١

محضر توثيق رقم (.....)

مادة (٤٢)

- ١- لكل مساهم حق حضور إجتماعات الجمعية العامة، ويكون له عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.
- ٢- يمثل القصر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً.
- ٣- يجوز التوكيل في حضور إجتماعات الجمعية العامة بشرط أن يكون الوكيل مساهماً، وان يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة، ولا يجوز للمساهم توكيل أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور إجتماعات الجمعية العامة نيابة عنه.
- ٤- وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥٪) من أسهم رأس مال الشركة.
- ٥- فيما عدا الأشخاص المعنوية، لا يجوز ان يكون لأحد المساهمين عدد من الأصوات يجاوز (٤٠٪) من عدد الأصوات المقررة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

مادة (٤٣)

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٣٧) من قانون الشركات التجارية، تختص الجمعية العامة بوجه خاص الأمور الآتية:

- ١- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة، والخطة المستقبلية للشركة، ويجب أن يتضمن التقرير شرحاً وافياً لبنود الإيرادات والمصروفات وبياناً تفصيلياً بالطريقة التي يقترحها مجلس الإدارة لتوزيع صافي أرباح السنة وتعيين تاريخ صرفها.
- ٢- مناقشة تقرير مراقبي الحسابات عن ميزانية الشركة وعن الحسابات الختامية التي قدمها مجلس الإدارة.
- ٣- مناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر والمصادقة عليهما، وإعتماد الأرباح التي يجب توزيعها.
- ٤- مناقشة تقرير الحوكمة وإعتماده.
- ٥- النظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.
- ٦- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وتعيين مراقبي الحسابات وتحديد الأجر الذي يؤدي إليهم خلال السنة المالية التالية، ما لم يكن معيناً في النظام الأساسي للشركة.
- ٧- بحث أي اقتراح آخر يدرجه مجلس الإدارة في جدول الأعمال لإتخاذ قرار فيه، ولا يجوز للجمعية العامة التداول في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال، ومع ذلك يكون للجمعية حق التداول في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع.

الموثق

وإذا طلب عدد من المساهمين يمثلون (٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال، وجب على مجلس الإدارة إدراجها، وإلا كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المسائل في الاجتماع.

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر
State of Qatar

إدارة التوثيق
Documentation Dept

1612

الأطراف

- | | | |
|---------|---------|---------|
|3 |2 |1 |
|6 |5 |4 |
|9 |8 |7 |
|١٣ |١١ |١٠ |



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

مادة (٤٤)

يتولى رئاسة الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من ينتدبه مجلس الإدارة لذلك، وفي حالة تخلف المذكورين عن حضور الاجتماع تعين الجمعية من بين أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين رئيساً لهذا الاجتماع، كما تعين الجمعية مقررًا للاجتماع.

وإذا كانت الجمعية تبحث في أمر يتعلق برئيس الاجتماع وجب أن تختار الجمعية من بين المساهمين من يتولى الرئاسة.

مادة (٤٥)

يشترط لصحة انعقاد الجمعية العامة ما يلي:

- ١- توجيه الدعوة إلى إدارة مراقبة الشركات لإيفاد ممثل عنها لحضور الاجتماع.
- ٢- حضور عدد من المساهمين يمثلون (٥٠٪) من رأس مال الشركة، فإذا لم يتوفر النصاب في هذا الاجتماع وجب دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثاني يعقد خلال الخمسة عشر يوماً التالية للاجتماع الأول، وفقاً لأحكام المادة (١٢١) من قانون الشركات التجارية.
- ٣- حضور مراقب حسابات الشركة.

ويجب أن توجه الدعوة قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

مادة (٤٦)

يكون لكل مساهم الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة، ويلتزم أعضاء المجلس بالإجابة على الأسئلة بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر.

وللمساهمين أن يحتكم إلى الجمعية العامة إذا رأى أن الرد على سؤاله غير كاف، ويكون قرار الجمعية العامة واجب التنفيذ.

ويبطل أي شرط في النظام الأساسي للشركة يقضي بغير ذلك.

مادة (٤٧)

يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي ويجوز أن تكون مشاركة المساهم في مداولة الجمعية العامة، والتصويت فيها إلكترونياً، وذلك وفقاً للضوابط التي تحددها وزارة التجارة والصناعة.

الموثق



خاتم التوثيق



الأطراف

- | | | |
|---------|---------|---------|
|3 |2 |1 |
|6 |5 |4 |
|9 |8 |7 |
|١٣ |١١ |١٠ |



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة شؤون الشركات

نموذج ث / ١

محضر توثيق رقم (.....)

ويجب أن يكون التصويت بطريق الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل، ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإبراء ذمتهم من المسؤولية.

وتكون القرارات التي تصدرها الجمعية العامة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ م والمعدل بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والنظام الأساسي للشركة ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين في الاجتماع الذي صدرت فيه أو غائبين، وسواء كانوا موافقين أو مخالفين لها، وعلى مجلس الإدارة تنفيذها فور صدورها.

لا يجوز إجراء أي صفقة أو تعامل أو عدة صفقات أو تعاملات متصلة، خلال سنة من تاريخ الصفقة الأولى أو التعامل الأول، يهدف إلى بيع أصول الشركة أو القيام بأي تصرف آخر على تلك الأصول، أو الأصول التي ستكتسبها الشركة، إذا كانت القيمة الإجمالية للصفقة أو التعامل أو الصفقات أو التعاملات المتصلة تساوي في مجموعها (٥١٪) أو أكثر من القيمة السوقية للشركة أو قيمة صافي أصولها وفقاً لآخر بيانات مالية معلنة أيهما أقل، إلا بموافقة الجمعية العامة غير العادية، ولأغراض هذه الفقرة تشمل أصول الشركة أصول أية شركة تابعة لها. ويجب أن تشمل أوراق الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية على قدر كاف من التفاصيل عن التصرف وشروطه وأحكامه.

مادة (٤٨)

يحرر محضر باجتماع الجمعية العامة، مرفقاً به بيان بأسماء المساهمين الحاضرين أو الممثلين وعدد الأسهم التي في حيازتهم بالأصالة أو بالإثبات، وعدد الأصوات المقررة لها والقرارات الصادرة وعدد الأسهم التي وافقت عليها أو خالفها وخلصاتها وافية للمناقشات التي دارت في الاجتماع، ويوقع المحضر رئيس الجمعية ومقررها وجامعو الأصوات ومراقبو الحسابات، ويكون الموقعون على محضر الاجتماع مسؤولين عن صحة البيانات الواردة فيه.

مادة (٤٩)

تدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة في سجل خاص.

وتسري على سجلات ومحاضر اجتماعات الجمعية العامة الأحكام الخاصة بسجلات ومحاضر اجتماعات مجلس الإدارة الواردة في المادة (١٠٦) من قانون الشركات التجارية.

ويجب إرسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للشركة إلى إدارة مراقبة الشركات خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ انعقادها.

الموثق



الأطراف

- | | | |
|---------|---------|---------|
|3 |2 |1 |
|6 |5 |4 |
|9 |8 |7 |
|١٣ |١١ |١٠ |



مادة (٥٠)

للجمعية العامة أن تقرر عزل أعضاء مجلس الإدارة أو المراقبين ورفع دعوى المسؤولية عليهم، ويكون قرارها صحيحاً متى وافق عليه المساهمون أو الشركاء الحائزون لنصف رأس المال بعد أن يستبعد منه نصيب من ينظر في أمر عزله من أعضاء هذا المجلس.

ولا يجوز إعادة انتخاب الأعضاء المعزولين في مجلس الإدارة قبل إنتضاء خمس سنوات من تاريخ صدور القرار الخاص بعزلهم.

الفصل الخامس

الجمعية العامة غير العادية

مادة (٥١)

لا يجوز اتخاذ قرار في المسائل الآتية إلا من الجمعية العامة منعقدة بصفة غير عادية:

- ١- تعديل عقد الشركة أو نظامها الأساسي.
 - ٢- زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة.
 - ٣- تمديد مدة الشركة.
 - ٤- حل الشركة أو تصفيتها أو تحولها أو إدماجها في شركة أخرى أو الاستحواذ عليها.
 - ٥- بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.
- ويجب أن يؤشر في السجل التجاري في حالة اتخاذ قرار بالموافقة على أي مسألة من هذه المسائل.

ومع ذلك لا يجوز لهذه الجمعية إجراء تعديلات في النظام الأساسي للشركة يكون من شأنها زيادة أعباء المساهمين أو أو تغيير جنسية الشركة، أو نقل المركز الرئيسي للشركة المؤسسة في الدولة إلى دولة أخرى، ويقع باطلاً كل قرار يقضي بغير ذلك.

مادة (٥٢)

الموثق

لا تجتمع الجمعية العامة غير العادية إلا بناء على دعوة من مجلس الإدارة، وعلى المجلس توجيه هذه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون (٢٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل.

فإذا لم يقر المجلس بتوجيه الدعوة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم هذا الطلب، جاز للطالبين أن يتقدموا إلى إدارة مراقبة الشركات لتوجيه الدعوة على نفقة الشركة.



الأطراف

- | | | |
|---------|---------|---------|
|3 |2 |1 |
|6 |5 |4 |
|9 |8 |7 |
|١٣ |١١ |١٠ |



نموذج ث / ١

محضر توثيق رقم (.....)

مادة (٥٣)

لا يكون إجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً، إلا إذا حضره مساهمون يمثلون (٧٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل. فإذا لم يتوفر هذا النصاب وجب دعوة هذه الجمعية إلى إجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول. ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون (٥٠٪) من رأس مال الشركة. وإذا لم يتوفر النصاب في الاجتماع الثاني توجه الدعوة إلى إجتماع ثالث يعقد بعد إنقضاء ثلاثين يوماً من التاريخ المحدد للاجتماع الثاني، ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً أياً كان عدد الحاضرين. وإذا تعلق الأمر باتخاذ قرار بشأن أي من المسائل المذكورة في البندين (٤) ، (٥) من المادة (١٣٧) من قانون الشركات التجارية، فيشترط لصحة أي اجتماع حضور مساهمين يمثلون (٧٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل. وعلى مجلس الادارة أن يشهر قرارات الجمعية العامة غير العادية إذا تضمنت تعديل النظام الأساسي للشركة. وتصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بالاغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

مادة (٥٤)

فيما لم يرد به نص تسري على الجمعية العامة غير العادية ذات الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة.

الفصل السادس

مراقبة الحسابات

مادة (٥٥)

مع مراعاة احكام المواد (١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٥١) من قانون الشركات التجارية يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر تعينه الجمعية العامة لمدة سنة وتتولى تقدير أتعابه، ويجوز لها إعادة تعيينه، على ألا تتجاوز مدة التعيين خمس سنوات متصلة، ولا يجوز تفويض مجلس الإدارة في هذا الشأن، ومع ذلك يجوز لمؤسسي الشركة تعيين مراقب حسابات بصفة مؤقتة إلى حين انعقاد أول جمعية عامة. ويشترط في مراقب الحسابات أن يكون اسمه مقيداً في سجل مراقبي الحسابات طبقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

الموثق

خاتم التوثيق



الأطراف

- | | | |
|----------|----------|----------|
|-3 |-2 |-1 |
|-6 |-5 |-4 |
|-9 |-8 |-7 |
|-١٣ |-١١ |-١٠ |



نموذج ث / ١
محضر توثيق رقم (.....)

مادة (٥٦)

يتولى مراقب الحسابات القيام بما يلي:

- ١- تدقيق حسابات الشركة وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة واصولها العلمية والفنية.
- ٢- فحص ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر.
- ٣- ملاحظة تطبيق القانون والنظام الأساسي للشركة.
- ٤- فحص النظم المالية والإدارية للشركة وأنظمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها.
- ٥- التحقق من موجودات الشركة وملكيته لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة وصحتها.
- ٦- الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة والتعليمات الصادرة عن الشركة.
- ٧- أي واجبات أخرى يتعين على مراقب الحسابات القيام بها بموجب قانون الشركات التجارية وقانون تنظيم مهنة مراقبة الحسابات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة والأصول المتعارف عليها في تدقيق الحسابات.
- ٨- ويقدم مراقب الحسابات للجمعية العامة تقريراً كتابياً عن مهمته، وعليه أو من ينتدبه أن يتلو التقرير أمام الجمعية العامة، ويرسل مراقب الحسابات نسخة من هذا التقرير إلى إدارة مراقبة الشركات.

مادة (٥٧)

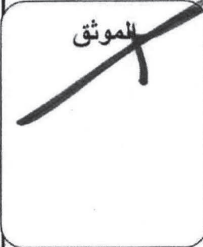
يجب أن يتضمن تقرير مراقب الحسابات المشار إليه في المادة السابقة ما يلي:

- ١- أنه قد حصل على المعلومات والبيانات والإيضاحات التي رآها ضرورية لأداء عمله.
- ٢- أن الشركة تمسك بحسابات وسجلات منتظمة وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً.
- ٣- أن إجراءات التدقيق التي قام بها لحسابات الشركة تعتبر كافية في رأيه لتشكيل أساساً معقولاً لإبداء رأيه حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها عالمياً.
- ٤- أن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه للجمعية العامة تتفق مع قيود الشركة وحساباتها.
- ٥- أن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية.
- ٦- بيان المخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية أو للنظام الأساسي للشركة التي وقعت خلال السنة محل التدقيق ولها أثر جوهري على نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي، وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة، وذلك في حدود المعلومات التي توفرت لديه.

مادة (٥٨)

يكون مراقب الحسابات مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً عن مجموع المساهمين، ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش المراقب وأن يستوضحه عما ورد في هذا التقرير.

الموثق



الأطراف

- | | | |
|---------|---------|---------|
|3 |2 |1 |
|6 |5 |4 |
|9 |8 |7 |
|١٣ |١١ |١٠ |



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

مجلس توثيق رقم (.....)

الفصل السابع

مالية الشركة

مادة (٥٩)

السنة المالية للشركة مدتها اثني عشر شهراً، تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة، على أن السنة المالية الأولى تبدأ من تاريخ التأسيس حتى نهاية السنة التالية.

مادة (٦٠)

يعرض مجلس الإدارة في كل سنة مالية ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي على مراقب الحسابات قبل انعقاد الجمعية العامة بشهرين على الأقل. ويجب أن يوقع جميع هذه الوثائق رئيس مجلس الإدارة أو أحد الأعضاء.

مادة (٦١)

على الشركة نشر تقارير مالية نصف سنوية في الصحف المحلية اليومية التي تصدر باللغة العربية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة إن وجد، لاطلاع المساهمين، على أن تتم مراجعة هذه التقارير من قبل مراقب الحسابات، ولا يجوز نشرها إلا بعد موافقة إدارة مراقبة الشركات.

مادة (٦٢)

تقتطع سنوياً نسبة (١٠٪) من صافي أرباح الشركة تخصص لتكوين الاحتياطي القانون. ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع متى بلغ هذا الاحتياطي نصف رأس المال المدفوع. ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين، إلا ما زاد منه على نصف رأس المال المدفوع، فيجوز استعماله في توزيع أرباح على المساهمين تصل إلى (٥٪)، وذلك في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً صافية تكفي لتوزيع هذه السنة.

مادة (٦٣)

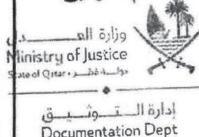
الموثق

يجوز للجمعية العامة، بناء على اقتراح مجلس الإدارة، أن تقرر سنوياً اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري. ويستعمل الاحتياطي الاختياري في الوجوه التي تقررها الجمعية العامة.

مادة (٦٤)

تقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية حسب قرار مجلس الإدارة لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها، وتستعمل هذه الأموال لإصلاح أو شراء المواد والآلات اللازمة للشركة، ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.

خاتم التوثيق



الأطراف

.....3	2	1
.....6	5	4
.....9	8	7
.....١٣	١١	١٠



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

مادة (٦٥)

يجب على الجمعية العامة ان تقرر اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل.

مادة (٦٦)

يجب توزيع الباقي من الأرباح على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة الي السنة المقبلة أو يخصص لانشاء مال احتياطي أو مال للاستهلاك غير العاديين.

الفصل الثامن

انقضاء الشركة وتصفيتها

مادة (٦٧)

تحل الشركة لأحد الأسباب الآتية:

- ١- انقضاء المدة المحددة في عقد الشركة ونظامها الأساسي، ما لم تجدد المدة طبقاً للقواعد الواردة في أي منهما.
- ٢- إنتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله أو استحالة تحقيقه.
- ٣- إنتقال جميع الأسهم إلى عدد من المساهمين يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً إلا إذا قامت الشركة خلال فترة ستة أشهر من تاريخ الانتقال بالتحويل إلى نوع آخر من الشركات أو تمت زيادة عدد المساهمين إلى الحد الأدنى.
- ٤- هلاك جميع أموال الشركة أو معظمها، بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدياً
- ٥- صدور قرار من الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على حل الشركة قبل إنتهاء مدتها.
- ٦- اندماج الشركة في شركة أخرى.
- ٧- صدور حكم قضائي بحل الشركة أو إشهارها إفلاسها.

مادة (٦٨)

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال، وجب على أعضاء مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في إستمرار الشركة أو حلها قبل الأجل المعين في نظامها.

الموثق

فإذا لم يتم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة غير العادية، أو تعذر إصدار قرار في الموضوع، جاز لكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة المختصة حل الشركة.

مادة (٦٩)

إذا نقص عدد المساهمين في الشركة عن الحد الأدنى المطلوب جاز تحويلها إلى شركة ذات مسؤولية محدودة يكون خلالها المساهمين المتبقين مسؤولين عن ديون الشركة في حدود موجوداتها.



الأطراف

- | | | |
|---------|---------|---------|
|3 |2 |1 |
|6 |5 |4 |
|9 |8 |7 |
|١٣ |١١ |١٠ |



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

نموذج ث ١/

محضر توثيق رقم (.....)

وإذا انقضت سنة كاملة على إنخفاض عدد المساهمين إلى ما دون الحد الأدنى، جاز لكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة المختصة حل الشركة.

مادة (٧٠)

تدخل الشركة بمجرد حلها تحت التصفية، وتحتفظ خلال مدة التصفية بالشخصية المعنوية بالقدر اللازم لأعمال التصفية، ويجب أن يضاف إلى أسم الشركة خلال هذه المدة عبارة (تحت التصفية) مكتوبة بطريقة واضحة.

مادة (٧١)

وتتم تصفية الشركة وفقاً للأحكام الواردة بالمواد من (٣٠٤ حتى ٣٢١) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والمعدل بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ م. (ما لم ينص نظام الشركة على غير ذلك).

الفصل التاسع

أحكام ختامية

مادة (٧٢)

تحول الشركة وإندماجها وتقسيمها والإستحواذ عليها:

مع مراعاة أحكام المواد من (٢٧١ حتى ٢٨٩) من قانون الشركات التجارية، يجوز تحول الشركة وإندماجها وتقسيمها والإستحواذ عليها وفقاً للأحكام الواردة بالباب العاشر من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والمعدل بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ م.

مادة (٧٣)

يجوز للشركة أن تتحول إلى شركة مساهمة عامة إذا توفرت الشروط الآتية:

- ١- أن تكون القيمة الاسمية للأسهم المصدرة قد دفعت بالكامل.
- ٢- أن تنقضي مدة سنتين مائتين للشركة على الأقل.
- ٣- أن تكون الشركة قد حققت من خلال مزاولة الغرض الذي أسست من أجله أرباحاً صافية قابلة للتوزيع على المساهمين لا يقل متوسطها عن عشرة في المائة (١٠٪) من رأس المال وذلك خلال السنتين الماليتين السابقتين على طلب التحول.

الموثق



الأطراف

- | | | |
|----------|----------|----------|
|-3 |-2 |-1 |
|-6 |-5 |-4 |
|-9 |-8 |-7 |
|-١٣ |-١١ |-١٠ |



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

نموذج ١/

محضر توثيق رقم (.....)

٤- أن يصدر قرار بتحول الشركة من الجمعية العامة غير العادية للشركة بأغلبية ثلاثة أرباع رأس مال الشركة.

٥- أن يصدر قرار من الوزير بإعلان تحول الشركة إلى شركة مساهمة عامة، وينشر هذا القرار مرفقاً به عقد الشركة والنظام الأساسي لها، وذلك على نفقة الشركة.

مادة (٧٤)

لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهامهم.

وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات، فإن هذه الدعوى تسقط بمضي ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة،

ومع ذلك إذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائية أو جنحة، فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى الجنائية.

ولإدارة مراقبة الشركات ولكل مساهم مباشرة هذه الدعوى، يقع باطلاً كل شرط في النظام الأساسي للشركة يقضي بالتنازل عن الدعوى أو بتعليق مباشرتها على إذن سابق من الجمعية العامة، أو إتخاذ أي إجراء آخر.

مادة (٧٥)

فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا النظام، تسري أحكام قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والمعدل بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١، وتعتبر جميع التعديلات التي تطرأ على ذلك القانون بمثابة بنود مكملة لهذا النظام أو معدلة له.

مادة (٧٦)

حرر هذا النظام المعدل من عدد (٥) نسخة، تسلم نسخة إلى كل من إدارة مراقبة الشركات بوزارة التجارة والصناعة، ونسخة تحفظ بالشركة.

الموثق



الأطراف

.....3	2	
.....6	5	4
.....9	8	7
.....١٣	١١	١٠



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة شؤون الشركات

نموذج ١ /
محضر توثيق رقم (.....)

مادة (٧٧)

تختص المحاكم القطرية في النظر بأي نزاع قد ينشأ عن تطبيق هذا النظام أو بمناسبته .

نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

احسان وليد الخيمي

محضر توثيق

المحرر طالبين

نانوني المترتب

تاريخ الإصدار: 2026-06-25



تم اصدار هذا المحرر بناء على طلب اطرافه بعد

التحقق من امليتهم ومويتهم ، فلم اجد مانعاً قانونياً

في توثيقه دون أدنى مسؤولية على إدارة التوثيق فيما

يتعلق بأي التزامات تنشأ عند استعمال هذا المحرر.

وزارة العدل

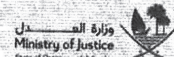
Ministry of Justice

إدارة التوثيق

نق

Documentation Dept

1512



أنه في يوم..... الموافقة / ٢٠٢٦ / ٣ أغسطس

نحن:.....

توثيقه فدفقت فيه وفي أهليته

عليه فاقره ووقعوه أمامي.

ان إدارة التوثيق غير مسنوا

الشاهد الأول:

الاسم:.....

الجنسية:.....

بطاقة شخصية رقم:.....

التوقيع:.....



بطاقة شخصية رقم:.....

التوقيع:.....